الأمم المتحدة
S/2002/1314
مجلس الأمن
Distr.: General
2 December 2002
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك

أولا – مقدمة

١ – يُقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٤٢٣ المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وهو يستكمل سجل الأنشطة التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك منذ تقديم تقريري السابق المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ (S/2002/618). وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، تلقى المجلس أيضا إفادتين من اللورد بادي آشداون، الممثل السامي في البوسنة والهرسك، وجاك بول كلاين، ممثلي الخاص ومنسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك (انظر S/PV.4631). وهذا هو التقرير الختامي عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، التي ستنجز ولايتها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

ثانيا – أنشطة البعثة في الآونة الأخيرة

٢ – واصلت البعثة الاضطلاع ببرنامجها الأساسي لإصلاح الشرطة، وبخاصة عمليات منح شهادات الاعتماد النهائي لضباط الشرطة المحليين (انظر أيضا الفقرة ١١ أدناه). وفيما يتعلق بإعادة تشكيل الشرطة، تلقت إدارتان من إدارات الشرطة – في جمهورية صربسكا والكانتون ١ (بيهاتش)، شهادتين من البعثة باستيفائهما للمعايير الأساسية للنشاط الشرطي الديمقراطي. وكانت إدارة شرطة مقاطعة بريشكو قد تلقت تلك الشهادة من البعثة في آذار/مارس ٢٠٠٢. وفي إطار عمليات منح شهادات الاعتماد، أُدرجت في التشريعات ذات الصلة إجراءات التشغيل العادية لوحدات الشؤون العامة في جميع إدارات إنفاذ القانون. وتجري حاليا حملة نهائية لتعزيز رسالة البعثة وأنشطتها.

٣ – أما مشروع البعثة الرئيسي الذي يرمي إلى تقليل التدخل السياسي في عمل الشرطة إلى أدنى حد ممكن عن طريق إيجاد مفوضين مستقلين للشرطة، فقد اكتمل. ويوجد حاليا مفوضون للشرطة في عشرة كانتونات وفي جمهورية صربسكا. واكتملت عملية وزع دائرة

031202 031202 02-70618 (A)
0270618

حدود الدولة وأصبحت تسيطر حاليا على جميع الحدود البرية مع البلدان المجاورة. ونظمت الوحدة الاستشارية للعدالة الجنائية التابعة للبعثة دورة تدريبية متخصصة للشرطة المحلية في مجال التحقيق الجنائي. واكتمل المشروع الذي دام ثلاث سنوات لإنشاء وتدريب وتجهيز شرطة للمحاكم تغطي جميع محاكم الاتحاد البالغ عددها ١٧٤ محكمة. وأُنشئ جهاز الدولة للمعلومات والحماية وعُيِّن مديروه.

٤ - وأجريت الانتخابات العامة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر في إطار من الأمن التام. وقام حوالي ١٠٠ ١ من ضباط قوة الشرطة الدولية بمراقبة أكثر من ٠٠٠ ٣ من أفراد الشرطة المحلية في الاتحاد ونحو ١٥٠ ١ في جمهورية صربسكا، وهم يقومون بدوريات مشتركة ومستقلة بلغ عددها ٥٦١ دورية. وبلغ التخطيط والأداء من جانب الشرطة المحلية مستوى فائقا. وهذا الإنجاز يستند إلى السجل الباهر لعمل الشرطة المحلية طوال السنة في رسم وتنفيذ الخطط الأمنية لعودة الأقليات والمناسبات العامة ذات الحساسية، مثل التجمعات الدينية والاحتفالات التذكارية واللقاءات الرياضية.

٥ - وستُسلّم المسؤولية من بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك إلى بعثة للشرطة تابعة للاتحاد الأوروبي اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وسيُبذل كل جهد ممكن لكفالة السلاسة في عملية الانتقال تلك. وسيواصل المفوض الحالي لقوة الشرطة الدولية العمل كأول مفوض لبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، كما أن بعثة الأمم المتحدة تتعاون تعاونا وثيقا مع أفرقة التخطيط والأفرقة المتقدمة التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي المتنامية على نحو سريع. وكفالة للاستمرارية، سيُستبقى ١١٩ من ضباط قوة الشرطة الدولية في مناصبهم الحالية، التي يوجد كثير منها في مناطق حساسة، وستُنقل تبعيتهم إلى بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وقد تيسر إلى حد كبير التخطيط لعملية الانتقال بفضل توافق الآراء بين بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي بشأن المهام والتحديات المقبلة ذات الأولوية. ولدى إتمام التخفيض التدريجي لوجود قوة الشرطة الدولية في نهاية كانون الأول/ديسمبر، سيبقى مكتب صغير للاتصال في سراييفو حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٣ لكفالة إتمام عملية الانتقال ومعالجة ما قد يظهر من مسائل متخلفة.

ثالثا - بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، ١٩٩٦-١٩٩٩

٦ - نظرا إلى أن هذا هو التقرير الختامي عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، فإن من المفيد إلقاء نظرة على سجل هذه البعثة وما أنجزته على مدى السنوات الست الماضية. وقد بدأت البعثة في ظل ظروف نحسة. فنتيجة للصراع، لاقى أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ شخص حتفهم، وأصبح ٠٠٠ ٢٠ شخص في عداد المفقودين، وصار ١,٢ مليون شخص مشردين

داخليا. وكان البلد منقسما انقساما محددا بخطوط عرقية. وكانت الحرب التي نشبت بين الأشقاء، والتي كان المدنيون هم هدفها الرئيسي وضحاياها، قد خلفت إرثا من الكراهية وأفشت في النفوس الخوف من الانتقام.

٧ - وكانت قوات الشرطة المحلية، التي جاوز قوامها ٠٠٠ ٤٤ فرد، أي ثلاثة أمثال قوامها وقت السلم، مكونة من وحدات شبه عسكرية أحادية العرق، ومنظمة في ثلاثة هياكل متوازية، وغير مناسبة إطلاقا لإنفاذ القانون على الصعيد المدني. وبدلا من أن تحاول قوات الشرطة توفير قدر من الشعور بالأمن للمواطنين المنتمين إلى فئات الأقليات، دأبت هذه القوات على ممارسة التمييز والمضايقة والتخويف ضد المواطنين غير المنتمين إلى العرق الذي تتألف منه. وتعزز الانقسام العرقي بانعدام حرية التنقل، التي أعاقتها نقاط التفتيش التي أقامتها الشرطة على امتداد خط الحدود بين الكيانين وبين المجتمعات المحلية في الاتحاد. وعلاوة على ذلك، كان الفساد متفشيا في قوات الشرطة وكانت خاضعة للسيطرة السياسية. وفي ظل هذا الوضع الشديد التفجر، ركزت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك على أمن المدنيين. وأسهم وجود عدد يقارب ٠٠٠ ٢ من مراقبي قوة الشرطة الدولية وقيامهم بدوريات مكثفة إسهاما حاسما في إيجاد بيئة مستقرة.

٨ - وعندما بدأت الأزمة التي أعقبت الصراع في الخمود، شرعت البعثة في الاهتمام بالمسائل الأوسع نطاقا التي تشملها ولايتها. وتحسنت حرية التنقل تحسنا ملموسا في عام ١٩٩٨، عن طريق تطبيق نظام لوحات الترخيص الموحدة للمركبات، وهو مبادرة مشتركة من جانب البعثة ومكتب الممثل السامي. وأرسيت الأسس اللازمة لإصلاح الشرطة ببدء تطبيق الإجراءات التي وضعتها قوة الشرطة الدولية للانتقاء والتوظيف، والتي تضمنت توقيع جزاءات على ضباط الشرطة في حالة عدم الامتثال، إلى جانب إبرام اتفاقين رئيسيين بشأن إعادة تشكيل الشرطة (في عام ١٩٩٦ بالنسبة إلى الاتحاد وفي عام ١٩٩٨ بالنسبة لجمهورية صربسكا) حُددت فيهما الأهداف فيما يتعلق بأعداد القوات وتمثيل الأقليات. وأخذ يتزايد نشر الأفراد المؤهلين تأهيلا عاليا، وتوثقت عملية الرصد بوضع مستشارين تابعين لقوة الشرطة الدولية في دوائر الداخلية في الكانتونات ووزارتي الداخلية في الكيانين. وإدراكا للرابطة التي لا تنفصم بين عمل الشرطة ووجود نظام قضائي فعال من أجل توطيد سيادة القانون، أنشأت البعثة برنامج تقييم النظام القضائي في عام ١٩٩٨.

رابعا - خطة تنفيذ الولاية: ٢٠٠٠-٢٠٠٢

٩ - تحقق بحلول عام ١٩٩٩ مزيد من الاستقرار في حالة الأمن، وبدأت بواكير الأعداد الكبيرة من المشردين في العودة إلى ديارهم فيما قبل الحرب. وركزت البعثة بعد ذلك على تنفيذ الجوانب الفنية من ولايتها. وكان واضحا أن عملية إصلاح الشرطة وإعادة تشكيلها على نحو قابل للاستدامة لا يمكن أن تُنجز عن طريق التدريب والمشاركة الموقعية وحدهما. وتم وضع نموذج مفاهيمي يشكل خط الأساس لعملية الإصلاح وإعادة التشكيل الفعليين للشرطة (انظر المرفق). وشكل هذا النموذج أساسا لخطة لتنفيذ الولاية مدتها سنتان، تضمنت أهدافا محددة ومشاريع ومؤشرات للمراحل ومخططات زمنية. وتناولت هذه الخطة ثلاثة مستويات هي: (أ) ضابط الشرطة الفرد؛ و (ب) مؤسسات إنفاذ القوانين؛ و (ج) العلاقة بين الشرطة والجمهور. ونظمت الخطة على هيئة ستة برامج أساسية، وحددت أهدافها النهائية كما يلي: منح شهادات الاعتماد لفرادى الضباط؛ ومنح شهادات الاعتماد لإدارات الشرطة؛ وإنشاء آليات مستدامة ذاتيا للتعاون بين قوات الشرطة على مستوى الدولة والمستوى الإقليمي. وأصبحت خطة تنفيذ الولاية الوثيقة المرجعية الأساسية للأنشطة التي تضطلع بها البعثة، مع كل من النظراء المحليين والمجتمع الدولي. وأكسبت الخطة شفافية لعمل البعثة وأوجدت إحساسا بالملكية والشفافية والمساءلة لدى أفراد ومؤسسات إنفاذ القوانين، ووفرت مخططا واضحا لآليات الإبلاغ لدى البعثة.

البرنامج الأساسي الأول: إصلاح الشرطة

١٠ - كان الهدف الرئيسي للبرنامج الأساسي الأول: إصلاح الشرطة هو كفالة استيفاء ضابط الشرطة الفرد للمعايير الدولية للكفاءة المهنية والنزاهة الشخصية كي يكتسب الاحترام والثقة من عامة الجمهور. وتطلب هذا التحقق من ماضي الشخص وقت الحرب، والأداء المهني، وقانونية المسكن، والتحقق من المؤهلات التعليمية، وإتمام التدريب الإلزامي لدى قوة الشرطة الدولية، وإثبات المواطنة، والاطلاع على السجلات الجنائية. وأنشئ مصرف شامل للبيانات، هو سجل الشرطة المحلية، لتودع فيه المعلومات الأساسية الكاملة عن جميع موظفي إنفاذ القوانين. واستلزم الحصول على شهادة الاعتماد الكامل إنجاز عملية مؤلفة من ثلاث مراحل: (أ) تسجيل ضباط الشرطة الموجودين بالخدمة؛ و (ب) الفحص الأولي قبل منح الإذن المؤقت؛ و (ج) الفحص المتعمق النهائي تمهيدا لمنح شهادة الاعتماد النهائي. وقد سُحب الإذن المؤقت من موظفي إنفاذ القوانين الذين لم يمتثلوا لهذه المعايير الشرطية. وأُنشئت وحدات محلية للمراقبة الداخلية في جميع إدارات الشرطة.

١١ - ووفقا للإطار الزمني لخطة تنفيذ الولاية، تتواصل عملية منح شهادات الاعتماد إلى جميع أفراد إنفاذ القانون، ومن المتوقع أن تكتمل بحلول نهاية السنة. ومن مجموع الأفراد البالغ عددهم ٤٤ ٠٠٠، بمن فيهم الموظفون الإداريون، سُجّل ٢٣ ٧٥١ ضابطا. من بينهم ١٦ ٨٠٣ مُنحوا إذنا مؤقتا، منهم ١٥ ٧٨٦ مُنحوا اعتمادا كاملا (٨ ٣١١ في الاتحاد، و ٥ ٦٩٢ في جمهورية صربسكا، و ٢٦٣ في مقاطعة بريشكو، و ١ ٣٥١ في دائرة حدود الدولة، و ١٦٩ في شرطة المحاكم الاتحادية). ورُفض منح شهادة الاعتماد إلى ٤٨١ فردا (٢٥٤ في الاتحاد، و ١٨٤ في جمهورية صربسكا، وإلى فرد واحد في مقاطعة بريشكو، وفرد واحد في شرطة المحاكم الاتحادية وإلى ٤١ فردا في دائرة حدود الدولة) وتوجد ٢٢٨ حالة قيد النظر (١٠٤ في الاتحاد، و ١٠٤ في جمهورية صربسكا، و ٢ في مقاطعة بريشكو، و ٢ في شرطة المحاكم الاتحادية و ١٦ في دائرة حدود الدولة) . وأُنشئ فريق مستقل للنظر في القرارات التي تُطلب إعادة النظر فيها. وليس بإمكان الفريق أن يغير قرارات مفوض قوة الشرطة الدولية، ولكن بإمكانه أن يطلب من المفوض إعادة النظر في الحالة إذا ما توافرت معلومات لم تكن متاحة عند بته في المسألة أول مرة.

١٢ - والهدف الثاني للبرنامج هو النهوض بالمهارات المهنية للشرطة إلى مستوى المعايير المعترف بها دوليا، وهذه مهمة يزيد من صعوبتها الافتقار إلى التمويل وإلى المعلمين المؤهلين. وقد قدمت البعثة ما يزيد عن ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة من صندوقها الاستئماني لبرنامج لمساعدة الشرطة، إلى جانب خبرات التدريب الشرطي المهني، لأكاديميتين للشرطة، إحداهما افتتحت في سراييفو في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ والأخرى افتتحت في بانيا لوكا في تموز/يوليه ١٩٩٩. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٢، افتتحت مرافق التدريب الدائمة للضباط العاملين في دائرة حدود الدولة. وحضر جميع ضباط الشرطة والمعينين الجدد والضباط السابقين العائدين دورات التدريب الإلزامي التي قامت بها البعثة، وقد شملت دورة مدتها أسبوع وموضوعها الكرامة الإنسانية، ودورة بشأن عملية الانتقال مدتها ثلاثة أسابيع. ونمت القدرات الشرطية الأساسية نموا ملموسا بفضل التدريب في المجالات المتخصصة، مثل مكافحة الشغب، وشرطة المرور، والأسلحة النارية، والإدارة. وبغية جعل عملية إصلاح الشرطة عملية مستدامة ذاتيا، تم التركيز بقوة على ”تدريب المدربين“. وفي حين أن دورات التدريب المتخصص ستظل بحاجة إلى الدعم من المدربين الدوليين، فإن المعلمين المحليين ينجزون حاليا جميع أنواع التدريب في كلتا الأكاديميتين.

البرنامج الأساسي الثاني: إعادة تشكيل الشرطة

١٣ - استهدف البرنامج الأساسي الثاني: إعادة تشكيل الشرطة أن تتوفر لكل إدارة من إدارات الشرطة موارد كافية؛ وأن يكون لديها هيكل تنظيمي فعال، يضم آليات خارجية وداخلية للانتصاف؛ وأن تكون محصنة من التدخل السياسي، وأن يكون التمثيل فيها تمثيلا مناسبا متعدد الأعراق ومتوازنا من حيث نوع الجنس. وقد بدأت عمليات التحليل الشاملة للنظم بالنسبة لجميع إدارات إنفاذ القانون في ٢٠٠٢ وتم وضع مجموعة متكاملة من الإصلاحات والتوصيات بالتعاون مع السلطات المحلية. وقد استكملت الآن هذه المرحلة وتم نشر الأفرقة المحلية لإدارة التغيير المسؤولة عن تنفيذ كل من التوصيات الأساسية والتوصيات الطويلة المدى. وقد أعطيت ثلاث من إدارات الشرطة شهادات بالاستيفاء التام لتنفيذ المعايير الأساسية، وستُعطى أربع إدارات شهادات الاستيفاء التام بحلول نهاية العام.

١٤ - وللتقليل إلى أدنى حد ممكن من التدخل السياسي في عمل الشرطة، بدأ مشروع مدته سنتان لتعيين مفوضي شرطة مستقلين على مستوى الكانتونات ومديري شرطة على مستوى الكيان. وقد عين مديرو الشرطة المستقلون في كل الكانتونات الاتحادية العشرة. وتم تعيين مديري الشرطة في جمهورية صربسكا وفي الاتحاد.

١٥ - ويعد نشر ضباط الشرطة من الأقليات من أكثر المهام الكثيفة العمالة التي تضطلع بها البعثة. وقد نفذت أربعة برامج من أجل زيادة التمثيل العرقي وتحقيق التوازن بين الجنسين: (أ) النقل الاختياري لأفراد الشرطة من الأقليات؛ (ب) اختيار طلاب من الأقليات للالتحاق بأكاديميات الشرطة؛ (ج) عقد دورات تدريبية لتجديد المعلومات لضباط الشرطة السابقين الذين عادوا للخدمة؛ (د) القيام بحملات تعيين لتشجيع الإناث على الالتحاق بأكاديميات الشرطة. وكحافز إضافي للضباط العائدين من الأقليات قدمت البعثة أيضا مساعدة للسكن بالتعاون مع الوزارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية. وقد تمت سبعة عشرة عملية للنقل الاختياري؛ ودرب ٩٣٥ من طلبة أكاديميات الشرطة من خلال ١٠ دفع دراسية، بينما يجري حاليا اختيار وتدريب ٤ دفع دراسية أخرى تضم ٤٦٥ طالبا. ونفذت اثنتا عشرة دورة دراسية لتجديد المعلومات. وتضم جميع إدارات الشرطة الآن تمثيلا للأقليات، يبلغ عشرة في المائة في المتوسط في قوة الشرطة بكاملها. ويبلغ عدد ضباط الشرطة الذين تم تعيينهم من الإناث ٤٥٠ فردا (وهو عدد يمثل قرابة ٤ في المائة من قوة الشرطة في الاتحاد وأكثر من ٢ في المائة في جمهورية صربسكا) ويجري حاليا تدريب ٢٣٥ طالبة في أكاديميات الشرطة. وفي منطقة بركو، أصبحت دائرة حدود الدولة وشرطة المحاكم إدارات متعددة الأعراق بالكامل.

البرنامج الأساسي الثالث: الشرطة/نظام العدالة الجنائية

١٦ - تمثل الشرطة عنصرا واحدا فقط من عناصر سيادة القانون. ولكي تكون قوة الشرطة فعالة بصورة كاملة، يجب أن تعمل ضمن إطار قانوني متماسك، وأن يتوفر إلى جانبها دائرة ادعاء مستقلة وخاضعة للمساءلة ونظام قضائي. وقد نجح برنامج التقييم القضائي التابع للبعثة والذي يستمر لمدة سنتين في التعرف على مواطن الضعف الأساسية في النظام القضائي. وفي نهاية عام ٢٠٠٠، انتقلت هذه المسؤولية إلى اللجنة القضائية المستقلة في إطار مكتب الممثل السامي. ومن أجل تشجيع التعاون بين الشرطة ونظام العدالة الجنائية، والمحافظة على الدور الداعم والاستشاري، أنشأت البعثة الوحدة الاستشارية للعدالة الجنائية. وقد قامت هذه الوحدة برصد القضايا البارزة المعروضة على المحاكم، وبدور همزة الوصل بين الشرطة والهيئات القضائية، وإسداء المشورة لقوة الشرطة الدولية التابعة للبعثة فيما يتصل بالمسائل الإجرائية القضائية، وتدريب الشرطة المحلية على تنفيذ الإجراءات الجنائية. وأنجزت دورات تدريبية متخصصة لتحسين نوعية التقارير التي تعدها الشرطة عن الجرائم في جميع إدارات الشرطة باستثناء إدارة واحدة (الكانتون ٦ - البوسنة الوسطى) ما زالت تشهد إعاقة سياسية. وفي تموز/يوليه ٢٠٠١، تعهدت البعثة بإنشاء وتدريب ونشر شرطة المحاكم في الكيانين كليهما. وقد تم نشر شرطة المحاكم المتعددة الأعراق في الاتحاد منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وستبدأ قوة مماثلة أعمالها في جمهورية صربسكا في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

البرنامج الأساسي الرابع: بناء المؤسسات والتعاون فيما بين قوات الشرطة المشتركة

١٧ - إذا لم تكن هناك مؤسسات فعالة لإنفاذ القانون في الدولة، تصبح القدرة على مكافحة الجريمة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية محدودة للغاية. وقد تمثل التحدي الذي واجهته البعثة في إقامة مؤسسات على مستوى الدولة في إطار هيكل جديد ومعقد يتألف من كيانين وعشرة كانتونات ومنطقة منفصلة. وكان الهدف هو إنشاء دائرة حدود الدولة لتغطية حدود البلد التي يبلغ طولها ١ ٥٥٠ كيلومترا. وتسيطر دائرة حدود الدولة الآن على ١٠٠ في المائة من الحدود البرية وعلى ثلاث مطارات دولية، ومن المقرر أن يفتتح المطار المتبقي قريبا. ويعد هذا إنجازا مهما. وقد انخفض عدد المهاجرين بصورة غير مشروعة من ٠٠٠ ٢٥ شخص في عام ٢٠٠٠ إلى بضع مئات في عام ٢٠٠٢. وولَّدت السيطرة المحكمة على الحدود إيرادات تجاوزت ١,٢ مليون دولار للدولة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام، منها قرابة ٠٠٠ ٩٠٠ دولار من مصادرة البضائع المهربة. ومن أجل زيادة القدرة على جمع المعلومات وتحليلها مركزيا على مستوى الدولة وعلى توزيع البيانات والاضطلاع بمسؤولية الأمن الشخصي لكبار الشخصيات والمرافق، اعتمد في أيار/مايو ٢٠٠٢ القانون

المنشئ لجهاز الدولة للمعلومات والحماية. وقد عين ثلاثة مديرين في الوكالة وأنشئ فريق عمل يوشك نشره بصورة كاملة على الانتهاء.

١٨ - وقد نظمت أربعة منتديات منفصلة برئاسة البعثة لتشجيع تعاون الشرطة على صعيد الدولة والصعيد الإقليمي. وأنشئ الاجتماع الاستشاري الوزاري المعني بمسائل الشرطة وفرقة العمل المشتركة لتشجيع تعاون الشرطة في نطاق الدولة. وعلى الصعيد الإقليمي، أنشئت اللجنة الوزارية التي تضم ممثلين عن البوسنة والهرسك، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية كرواتيا، كما أنشئت فرقة العمل الإقليمية. ولزيادة تعزيز القدرة المحلية على مكافحة الجريمة الدولية/ساعدت البعثة بإنشاء مكتب مركزي وطني للشرطة الدولية في سراييفو. وقد نقل المنتديان الوطني والإقليمي للشرطة المشتركة إلى الملكية المحلية.

١٩ - ولتعزيز قدرة الشرطة على مكافحة الاتجار بالأشخاص، أنشأت البعثة في تموز/يوليه ٢٠٠١ البرنامج الخاص لعمليات الاتجار بالأشخاص للشرطة المحلية، الذي يتولى رصده ضباط قوة الشرطة الدولية التابعة للبعثة. وإلى حد ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر قام البرنامج بما يربو على ٨٠٠ غارة وتعرف على ٢٤٠ مؤسسة يشتبه في أنها تمارس أنشطة تتعلق بالاتجار بالأشخاص، تم إغلاق ١٥١ مؤسسة منها؛ وساعد في إعادة ٢٦٤ من الضحايا إلى بلدانهم بدعم من المنظمة الدولية للهجرة. وتجري حاليا ٥٤ عملية ملاحقة قانونية بمساعدة الوحدة الاستشارية للعدالة الجنائية، منها ٢٠ قضية قيد النظر و ٩٩ قضية فُصل فيها.

البرنامج الأساسي الخامس: توعية الجمهور

٢٠ - من أجل تعزيز اعتماد الجمهور على قوة الشرطة وثقته بها، نظمت سلسلة حملات توعية وطنية عامة، أكدت المبادئ الأساسية لعمل الشرطة في ظل الديمقراطية: توفير الحماية والخضوع للمساءلة والحياد. ونظمت تحت إشراف الشرطة أيام مفتوحة وزيارات للمدارس وبيانات عملية لمهارات إنفاذ القانون للمساعدة في تعزيز ثقة الجمهور. كما نظمت حملات إضافية لتعريف الجمهور بدائرة حدود الدولة وتشجيع تعيين ضباط شرطة من الأقليات العرقية والنساء. وشملت الأنشطة إصدار صحيفة كل شهرين عن دائرة حدود الدولة وإعداد برامج إذاعية إخبارية عن أنشطة البعثة وإرسالها إلى المحطات المحلية، وإعداد موقع للبعثة على الشبكة العالمية وتحديثه يوميا.

البرنامج الأساسي السادس: المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

٢١ - اعتبرت البعثة مساهمة البوسنة والهرسك في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مفيدة في مواءمة عمل الشرطة والجيش في البلد وقد قدمت إلى سلطات البوسنة والهرسك قدرا كبيرا من الدعم والمشورة بشأن الإسهام في تلك العمليات. وتخدم وحدة شرطة مدنية

متعددة الأعراق من البوسنة والهرسك منذ عام ٢٠٠٠ في تيمور - ليشتي؛ حيث عملت أولا مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، ثم انتقلت إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. ونشرت مجموعة متعددة الأعراق من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أوفدت مجموعة ثانية متعددة الأعراق من المراقبين العسكريين إلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وشكلت وحدة مركبة للخدمة في بعثات الأمم المتحدة للسلام (وحدة متكاملة بحجم فصيلة من ٦٠ فردا للسوقيات مسؤولة عن النقل الخفيف) وهي جاهزة للانتشار خلال فترة زمنية وجيزة. وقد تم وضع طريقة للإسهام في هذه العمليات مستقبلا وأصبحت المسؤولية عنها ملكية محلية.

خامسا - الصناديق الاستئمانية

٢٢ - هناك صندوقان استئمانيان قدما موارد ضرورية لتنفيذ ولاية البعثة. فقد تلقى الصندوق الاستئماني لبرنامج الإصلاح مرافق الخدمات العامة الأساسية في سراييفو وخارجها، الذي أنشئ في عام ١٩٩٤، حتى الآن تبرعات بلغ إجماليها ٢٠,٨ مليون دولار. وإضافة إلى ذلك، استخدمت الإيرادات المتأتية من الفوائد والتي بلغت قيمتها ٣,١ ملايين دولار في تمويل مشاريع. وقد نفذ أكثر من ٤٥٠ مشروعا في ميادين الصحة العامة والمأوى والمياه والطاقة والنقل العام والاتصالات والتعليم والصرف الصحي. وتلقى الصندوق الاستئماني لبرنامج مساعدة الشرطة في البوسنة والهرسك تبرعات قدرها ١٦,٣ مليون دولار. وقد استُخدمت هذه الموارد في تنفيذ برامج أساسية تستهدف مساعدة الشرطة ومؤسسات إنفاذ القانون المحلية عن طريق توفير زي الشرطة والمعدات وتمويل الدورات التدريبية وإصلاح مرافق الشرطة.

سادسا - التقييم والتحديات الماثلة في المستقبل

٢٣ - يعتبر وضع الأسس اللازمة لإنشاء قوة شرطة ديمقراطية وحديثة إنجازا عظيما في البوسنة والهرسك. غير أن تحديات كبرى ستواجه في هذا المسعى، أهمها الإعمال التام لسيادة القانون. إذ لا يزال الفساد والجريمة المنظمة والعرقلة السياسية تشكل عقبات رئيسية أمام تحقيق التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي. ويتوقف تذليل هذه العقبات على مدى الاضطلاع بإصلاح قضائي وقانوني شامل. ولئن كان مكتب الممثل السامي يسرع الخطوات الآن، فإن الإصلاح القضائي لا يزال متأخرا عن إصلاح الشرطة بعامين. ويعتبر استمرار وجود أشخاص معروفين جدا أدينوا بارتكاب جرائم حرب جسيمة من العقبات الرئيسية

التي تعوق عودة الأمور إلى طبيعتها بعد الصراع. ولا يمكن تحقيق المصالحة والاستقرار حتى تسلم السلطات المحلية المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وحتى تقوم المحاكم المحلية التي أذنت لها المحكمة الدولية بموجب قواعد عام ١٩٩٦ بالشروع في اعتقال أولئك المشتبه فيهم وتوجيه التهم لهم وملاحقتهم قضائيا إلى أقصى الحدود التي يسمح بها القانون.

٢٤ - ويمكن تقييم معايير عمل الشرطة والقدرة على إنفاذ القوانين استنادا إلى مدى استعداد الشرطة، ومستوى أدائها ومدى إشرافها على متابعة التحقيق، ومدى ثقة الجمهور بالأمن. ورغم أنه لا يزال هناك مجال للتحسين، فقد سجلت عدة مؤشرات مشجعة. فقد أفسحت أعمال الشغب والمظاهرات التي اندلعت في عام ٢٠٠١ المجال لإعادة فتح المواقع الدينية بالوسائل السلمية في الغالب، ولتنظيم الاحتفالات، واللقاءات الرياضية المجتمعية المتعددة الأعراق على نطاق واسع في عام ٢٠٠٢. وكان وجود شرطة متعددة الأعراق سندا ومؤشرا مشجعا على زيادة عدد العائدين من الأقليات إذ ارتفع عددهم من ٠٠٠ ٤١ شخص في عام ١٩٩٩ إلى أكثر من ٠٠٠ ٩٢ شخص في عام ٢٠٠١ وبلغ عددهم ٧١١ ٨٠ شخصا في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وبينت إحصاءات قوة الشرطة الدولية انخفاض عدد الحوادث المتصلة بالعرق وشدتها إذ انخفضت هذه الحوادث من أكثر من ٣٠٠ حادث في عام ٢٠٠٠ إلى أقل من ٢٠٠ حادث في عام ٢٠٠٢.

٢٥ - ويجب توفير التمويل اللازم للمؤسسات الرئيسية المعنية بمكافحة الجريمة لما لها من دور أساسي في كفالة الأمن والاستقرار داخل البلد والمنطقة. ويجب ضمان التمويل الكافي لأكاديميتي الشرطة ولوكالة الدولة للمعلومات والحماية. ورغم النجاح الواضح فإن طابع التمويل الحكومي الخاص لدائرة حدود الدولة في عام ٢٠٠٢ لا يزال يبعث على القلق وبحاجة إلى تصحيح في ميزانية عام ٢٠٠٣. وتقدر الاحتياجات لكفالة التجهيزات الأساسية للدائرة بـ ٠٠٠ ٨٤٢ دولار. وبالرغم من أن جميع المرتبات والتكاليف العامة قد دُفعت إلى حد الآن، فإنه يلزم مبلغ إضافي قدره ٤,٥ مليون دولار لعام ٢٠٠٢. ولكفالة تمثيل متعدد الأعراق في قوة الشرطة، يجب إيجاد حل للتفاوت القائم حاليا بين الكيانين وداخل كانتونات الاتحاد فيما يتعلق بمستحقات الشرطة. فهذا الأمر يشكل، إلى جانب غياب توعية عامة متعددة الأعراق، عائقا رئيسيا أمام نشر أفراد الشرطة من الأقليات بشكل تام. ولا تزال هناك جيوب من العراقيل السياسية التي تعوق تنفيذ بعض التدابير الإصلاحية التي تنهض بها البعثة، ولا سيما تعيين مفوضين مستقلين للشرطة وموظفين من الأقليات لإنفاذ القوانين. ورغم أن جميع الأحزاب السياسية تؤيد برنامج الإصلاح الوطني، فإنه يلزم رصد سيناريو ما بعد الانتخابات عن كثب لضمان الحفاظ على المكاسب الملموسة التي تم تحقيقها.

سابعا - الجانب المالي والجوانب المتعلقة بالنقل والإمداد

٢٦ - خصصت الجمعية العامة، في قرارها ٥٦/٥٠٥ المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، مبلغ ٨٢,١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لمواصلة وتصفية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك أثناء فترة الإثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وبلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة إلى الحساب الخاص بالبعثة ٦٥,٥ مليون دولار في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ١ ٦٥٢,٢ مليون دولار. وتتجه خطة تصفية البعثة، كما وردت في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (A/56/773) صوب تحقيق الهدف، وقد بدأ تنفيذها. وستمنح نسبة ١٢ في المائة من مجموع الأصول التي تقدر بمبلغ ٦٠ مليون دولار إلى السلطات المحلية كما ورد ذلك في مناقشة اللجنة الخامسة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ (انظر A/C.5/57/SR.20 و A/C.5/57/L.18). وسيحول الثلثان تقريبا إلى بعثات أخرى وإلى قاعدة الأمم المتحدة للنقل والإمداد في برينديزي، بإيطاليا في حين سيتم التصرف فيما بقي على الصعيد المحلي. وخلال فترة التصفية، سيقدم الدعم الإداري اللازم لمكاتب الأمم المتحدة للاتصال في سراييفو وبلغراد وزغرب حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

ثامنا - ملاحظات

٢٧ - برهنت الأمم المتحدة من خلال بعثتها في البوسنة والهرسك على قدرتها على الوفاء بأي ولاية معقدة وفقا لخطة استراتيجية وجدول زمني واقعي ومحدود بتاريخ انتهاء. فقد أكملت البعثة أوسع مشروع تضطلع به الأمم المتحدة لإصلاح الشرطة وإعادة هيكلتها. وتم بلوغ درجة عالية من الأمن في جميع أرجاء البلد. وتملك البوسنة والهرسك الآن جميع الآليات والمؤسسات اللازمة لها لضمان مشاركة كاملة في عملية التصدي للجريمة المنظمة والإرهاب على الصعيدين الإقليمي والدولي. فقد قلصت دائرة حدود الدولة بشكل جذري تدفقات المهاجرين غير القانونيين وساعدت في الردع عن الاتجار في المخدرات والأشخاص، وفي الحد من التهريب. ومن الأمثلة الممتازة على التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وسلاسة انتقال المهام فيما بينهما انتقال المسؤولية عن رصد عمل الشرطة على المدى الطويل إلى بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي. وكل هذه الإنجازات تقوم على الخطة الابتكارية لتنفيذ الولاية التي يقتدى بها في بعثات أخرى لحفظ السلام وفي مكتب الممثل السامي.

٢٨ - وقد عهد إلى بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بمهمة تنفيذ عنصر واحد وجوهري من اتفاقات دايتون للسلام ألا وهو إصلاح وإعادة تنظيم وكالات إنفاذ القانون إسهاما في تعزيز سيادة القانون في البوسنة والهرسك. وتعاونت البعثة تعاونا وثيقا مع منظمات دولية أخرى تعنى بجوانب مدنية وعسكرية أخرى من اتفاقات دايتون منها على

سبيل المثال قوة التنفيذ/قوة تحقيق الاستقرار، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتولى مكتب الممثل السامي، بتوجيه من مجلس تنفيذ السلام، التنسيق العام للأنشطة الدولية المدنية. وهكذا، فإن مساهمة البعثة تندرج ضمن جهد أوسع يبذله المجتمع الدولي لتوطيد دعائم السلام في البوسنة والهرسك.

٢٩ - وساعدت البعثة، من خلال تحسين الأمن العام وإصلاح الشرطة وإعادة تنظيم هيكلها، على وضع الأسس اللازمة لتحقيق الانتعاش والتنمية بعد الحرب. وشجع المستوى الأمني العالي المكفول للعائدين على عودة أكثر من ٠٠٠ ٢٥٠ لاجئ إلى الديار التي كانوا يسكنونها قبل الحرب. وأفضى إصلاح الشرطة وإعادة تنظيم هيكلها وفقا للمعايير الدولية إلى إنشاء "شرطة تليق بأوروبا" في البوسنة والهرسك. وساعد الصندوقان الاستئمانيان في عملية إصلاح الشرطة وفي توسيع نطاق عملية الانتعاش بعد الصراع. وأشكر الدول الأعضاء على التبرعات السخية التي قدمتها إلى هذين الصندوقين. و إني واثق من أن بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي سيكون بمقدورها، وهي تباشر المهمة الكبيرة لرصد وتعزيز الإطار المتاح لإنفاذ القوانين، الاعتماد على الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي باستمرار للحفاظ على المكاسب التي حققتها البعثة على مدى السنوات الست الماضية وتعزيزها.

٣٠ - وقامت البعثة، طوال مدة ولايتها بتقديم المساعدة وتلقي مساعدة أعضاء آخرين في أسرة الأمم المتحدة هم: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي. وسيواصل هؤلاء توفير الدعم الكامل لتحقيق الانتعاش والتنمية في البوسنة والهرسك. وقدمت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة دعما لا يقدر بثمن بفحص حالة الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب والموجودين ضمن قوة الشرطة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، باشر البرنامج الإنمائي، بتعاون وثيق مع البعثة، تنفيذ برنامج لتحقيق الانتعاش في منطقة سريبرينيتسا يستغرق ثلاث سنوات.

٣١ - وفي الختام، أود أن أشكر الدول الأعضاء والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة على ما قدمته من دعم للبعثة خلال جميع مراحل تنفيذ ولايتها. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري العميق لممثلي الخاص، السيد جاك بول كلين، ولمفوض قوة الشرطة الدولية، السيد سفين كريستيان فريدريكسن، على قيادتهما القوية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بما أنجزه سلفاهما اللذان أرسيا أسس عمل البعثة بنجاح. وأخيرا، أعرب عن امتناني الصادق لجميع الرجال والنساء الذين عملوا في البعثة، في الماضي أو الحاضر، على ما أبدوه من تفان وإصرار لتعزيز السلام في البوسنة والهرسك.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك: مصفوفة إصلاح الشرطة وإعادة تنظيم هياكلها

	الأفراد	المنظمات
الكفاءة	• التدريب في مجال الكفاءات الأساسية وحقوق الإنسان • التدريب في مجال النظام العام • التدريب في مجال التحديات الجنائية الجديدة	• الموارد الكافية • الإدارة الكفؤة لنظم الموارد البشرية (مثل هياكل الرتب) • التعاون بين أفراد الشرطة
النزاهة	• سجل أفراد إنفاذ القانون • التحريات الدقيقة (حالة السكن، السجل الجنائي، المؤهلات الأكاديمية، السلوك خلال الحرب)	• التعدد الإثني ومشاركة الجنسين • نزع الطابع السياسي – مشروع مفوض الشرطة/مدير الشرطة • الشفافية والمساءلة العامة
النتائج:	**شهادات اعتماد الأفراد**	**شهادات اعتماد المؤسسات**